

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة ٣٢

الأربعاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي..... (هنغاريا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أرابا (بنن).

في العمل الهام الذي تقوم به الوكالة من خلال أنشطتنا بوصفنا عضواً في مجلس المحافظين وسنواصل القيام بذلك في المستقبل. ولا غنى عن دور الوكالة في مجال عدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، فضلاً عن الأمان والأمن والضمانات النووية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرتان من الأمين العام يحيل بهما تقرير الوكالة الدولية

للطاقة الذرية (A/77/308 و A/77/308/Add.1)

مشروع قرار (A/77/L.9)

وفيما يتعلق بالأمان النووي، نشعر بقلق بالغ إزاء حرب روسيا على أوكرانيا التي كانت لها عواقب كبيرة على الأمان والأمن النوويين العالميين. وتدين سلوفينيا بأشد العبارات شن العدوان العسكري دون استقزاز ولا مبرر على أوكرانيا. ونؤيد تأييداً تاماً الجهود التي يبذلها المدير العام غروسبي لإنشاء منطقة لحماية الأمان والأمن النوويين حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفينيا البيان

الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.31).

وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

وتأسف سلوفينيا لاختتام المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون التوصل إلى اعتماد وثيقة ختامية. ومع ذلك، فإن الالتزامات الملزمة قانوناً في معاهدة عدم الانتشار والالتزامات الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية السابقة تبقى سارية المفعول. وفي ذلك الصدد، يشكل نظام الضمانات التابع للوكالة

تؤيد سلوفينيا مشروع القرار A/77/L.9 بشأن تقرير الوكالة الدولية

للطاقة الذرية. ولطالما عوّلت سلوفينيا، بوصفها إحدى الدول الـ ٣٢

التي لديها برنامج نووي كامل، على العمل الهام الذي تقوم به الوكالة

الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين. كما أننا نسهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار

المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



والتوازن بين الجنسين. ولهذا السبب، قدمت سلوفينيا تبرعاً لبرنامج ماري سكلودوفسكا - كوري للزمالة.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.31). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

أود أن أشكر تشيكيا على عرض مشروع القرار A/77/L.9 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد أيرلندا بقوة عمل الوكالة والطريقة المهنية والموضوعية والمحايدة التي تقي بها بولايتها المتمثلة في تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية. ويسرنا جزيل السرور أن نشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن للتكنولوجيات النووية والإشعاعية دور هام تؤديه في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتؤدي أنشطة الوكالة دوراً حاسماً، في مجالات مثل الطب والصناعة والأغذية والزراعة، في دعم الدول لتطوير قدراتها وتعزيزها وتقاسمها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى عمل الوكالة على مدى سنوات عديدة لمساعدة البلدان في بناء قدراتها على التشخيص والعلاج في مكافحة السرطان.

إن عمل المدير العام للنهوض بالمساواة بين الجنسين داخل الوكالة، فضلاً عن مبادرته الأوسع نطاقاً لزيادة عدد النساء في المجال النووي من خلال برنامج ماري سكلودوفسكا - كوري للزمالة، هو موضع ترحيب كبير. وذلك إسهام هام في تحقيق هدف تعزيز المنظور الجنساني في المجال النووي. ويسر أيرلندا أنها كانت من أوائل المؤيدين لصندوق الزمالات.

ويجب أن يقترن الاستخدام المستدام للطاقة النووية بأمان وأمن نوويين مناسبين وقويين وفعالين. وتؤدي الوكالة دوراً أساسياً في دعم تنفيذ معايير الأمان والأمن النوويين وتحسينها المستمر في جميع أنحاء العالم. وللأسف، ألقى العمل العسكري الروسي ضد المنشآت النووية المدنية في أوكرانيا وبالقرب منها الضوء على مسألة الأمان

عنصراً أساسياً من عناصر نظام عدم الانتشار النووي، وهو يؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار.

ونرحب بالتحديثات المنتظمة لأنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة فيما يتعلق بالتزامات إيران النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على إيران أن تستجيب لنداء مجلس المحافظين، الذي حثَّ إيران في حزيران/يونيه على التعاون الكامل مع الوكالة، دون مزيد من التأخير أو المشروطة، من أجل حل جميع مسائل الضمانات المعقدة وفقاً لالتزاماتها الملزمة قانوناً بموجب اتفاق الضمانات الشاملة لمعاهدة عدم الانتشار.

وتعرب سلوفينيا عن بالغ القلق إزاء الأنشطة المرتبطة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو ذلك البلد إلى اتخاذ إجراءات ملموسة يمكن التحقق منها نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، والامتثال لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن إجراء تجارب نووية وإطلاق القذائف التسيارية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في حوار هادف لمنع التصعيد وتعزيز السلام والأمن المستدامين.

وتشيد سلوفينيا بالطريقة الشفافة التي تعاملت بها أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع احتمال حصول أستراليا على غواصات مسلحة تسليحاً تقليدياً وتعمل بالطاقة النووية. ونتوقع أن يواصل الشركاء الثلاثة السعي إلى تحقيق أهدافهم مع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي ظل الاحترام الكامل لالتزاماتهم الدولية.

وأخيراً، بوصفنا بلداً مستفيداً من الطاقة النووية، فإننا نقدر تقديراً بالغاً عمل الوكالة في مجال الأمان والأمن والضمانات النووية. ونحن نشجع التنمية المستدامة من خلال دعمنا لأنشطة الوكالة بشأن طائفة واسعة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك استخدامها كمصدر للطاقة النظيفة والموثوقة. وفي ذلك الصدد، يسر سلوفينيا أنها تمكنت من تقديم الدعم المالي لتجديد مختبرات زايبيرسدورف. وفي الوقت نفسه، نرحب بأنشطة الأمانة سعياً إلى تحقيق المساواة

وفي سياق التحديات المستمرة للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد من جديد دعمنا القوي للعمل الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الوكالة لضمان أن تفي الاستخدامات المدنية للطاقة النووية بأعلى معايير الأمان والأمن والضمانات ضد الانتشار النووي.

السيد سالمين (الكويت): تؤمن دولة الكويت بأهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مختلف المجالات، ومن أهمها نقل المعرفة وبناء القدرات لتعزيز الاستفادة من التطبيقات النووية. حيث تحرص بلادي على المشاركة، في كل عام، في مناقشات البند الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/77/308 و A/77/308/Add.1) من منطلق إيمانها بهذا الدور. ومع مرور ٥٨ عاماً على انضمام دولة الكويت إليها، تواصل بلادي عبر العديد من مؤسساتها الوطنية تعاونها الوثيق مع الإدارات المختلفة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف الاستفادة من برامجها وبناء مؤسساتها وقدراتها الوطنية المطلوبة لتنفيذ مشاريع حيوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تؤكد بلادي على تعزيز التعاون مع الأطراف كافة في سبيل تحقيق مفهوم "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، لا سيما أن العالم يواجه أزمات متلاحقة تمتد آثارها لتشمل جوانب الطاقة والاقتصاد والأمن الغذائي، مما يستدعي دعم الوكالة لتعزيز منظومات الأمن والأمان النوويين في الدول الأعضاء وتطبيق الضمانات ذات الصلة.

ففي مجال الأمن النووي، يركز تعاوننا الثنائي على أساس الخطة الوطنية المتكاملة للأمن النووي والتي أثبتت خلال السنوات الماضية دورها الهام لتحقيق بنية أساسية قوية ومستدامة للأمن النووي. كما قدمت دولة الكويت تقريرها الوطني للاجتماع الاستعراضي الثامن والتاسع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي مطلع شهر آب/أغسطس الماضي. وفي إطار التعاون المستمر بين دولة الكويت والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسعدني أن أشير إلى مساهمة بلادي مطلع هذا العام بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في المرحلة الأخيرة من برنامج تحديث مختبرات الوكالة في زيبيرسدورف، لتبلغ قيمة مساهمة دولة

والأمن النوويين هذا العام. وتدين أيرلندا أعمال الاتحاد الروسي في حربه غير القانونية ودون استنزاف ولا مبرر في أوكرانيا، التي تشكل تهديدات مستمرة لأمان وأمن المرافق النووية الأوكرانية وموظفيها المدنيين وتعوق أنشطة الوكالة للتحقق من الضمانات.

وتؤيد تعزيز المدير العام للوكالة للركائز السبعة للأمان والأمن النوويين فيما يتعلق بالمرافق والمواد النووية السلمية في جميع الظروف، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح. لا يمكن الدفاع عن الوضع في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، ويزيد احتلال روسيا غير القانوني لها من خطر وقوع حوادث أو أحداث نووية زيادة كبيرة. كما أن القصف المستمر وإطلاق الصواريخ حول زابوريجيا وغيرها من المنشآت النووية الأوكرانية يثير قلقاً بالغاً. وتؤيد الدعوات إلى الانسحاب الفوري للقوات الروسية من كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك تلك المواقع. وفي ذلك الصدد، وكما ذكر زميلنا في الاتحاد الأوروبي، نحث على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على اقتراح المدير العام بإنشاء منطقة للأمان والحماية النوويين حول محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء.

وتشيد أيرلندا بالعمل الهام الذي تقوم به الوكالة وتسلم بأن نظام ضماناتها عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار ويؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد أيرلندا بقوة الانضمام إلى البروتوكول الإضافي وترى أن اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي يشكلان معيار التحقق الحالي بموجب المعاهدة.

وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء استمرار تصعيد إيران لبرنامجها النووي، دون مبرر مدني معقول في بعض الحالات. تتعارض هذه الإجراءات مع خطة العمل الشاملة المشتركة وتثير مخاطر انتشار خطيرة للغاية. وتؤيد أيرلندا خطة العمل بقوة واستعدادتها بالكامل. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يحظى بالضمانات اللازمة بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي إلا بالتنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الرصد والتحقق. وفي ذلك الصدد، فإن أيرلندا تحث إيران أيضاً على التعاون مع الوكالة بغية توضيح مسائل الضمانات وحلها بشكل كامل دون مزيد من التأخير.

والمصادقة عليه، لتتمكن الوكالة من تقديم ضمانات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، مع استمرار ضمان وضعيتها كدولة غير حائزة على الأسلحة النووية.

كما ندعو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتخلي الكامل عن أسلحتها النووية عبر آلية قابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وهنا نجدد استنكار دولة الكويت لإطلاقها الصواريخ الباليستية، مهددة بذلك الأمن والسلم الدوليين.

تؤكد دولة الكويت على تمسكها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥، ونتائج المؤتمرين الاستعراضيين في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وتشدد بلدي على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كونها الطرف الوحيد غير المنضم والعائق في المنطقة.

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن الأسف لعدم توصل المؤتمرين الاستعراضيين الأخيرين لمعاهدة منع الانتشار النووي إلى توافق حول وثيقة ختامية في العامين ٢٠١٥ و ٢٠٢٢، نود أن نثمن كافة الجهود التي تقوم بها الدول العربية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عبر عقد مؤتمرين بهذا الشأن، استجابة لمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، حيث ترأست دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية المؤتمرين، على التوالي. كما نتطلع للمشاركة في أعمال الدورة الثالثة برئاسة جمهورية لبنان الشقيق الأسبوع القادم للبناء على ما تم تحقيقه في الدورتين السابقتين.

ختاماً، نؤكد على التزام دولة الكويت بمواصلة المشاركة الفاعلة في دعم الوكالة لتعزيز عملها الفني والمهني بغية الوصول إلى تطورات الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق في الترويج للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، من أجل تحقيق السلام والصحة والازدهار للعالم أجمع.

الكويت في مختلف مراحل تحديث المختبرات ١,٧ مليون دولار أمريكي منذ انطلاقه في عام ٢٠١٥.

كما أود أن أشير إلى استضافة بلادي عدداً من الفعاليات الوطنية والإقليمية بالتعاون مع الوكالة خلال العام الماضي، ودعم مبادرات الوكالة في مجالات متعددة منها، على سبيل المثال لا الحصر، مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر (زودياك)، وكذلك مشروع التقنيات النووية للسيطرة على التلوث البلاستيكي. كما تتطلع دولة الكويت لاستضافة أول دورة تدريبية لهذا المشروع العام المقبل ٢٠٢٣ للدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإلى استضافة بعثة من خبراء الوكالة لتنفيذ الخدمات الاستشارية الدولية للحماية المادية. وفي إطار برنامج العمل من أجل علاج السرطان، تشيد بلادي بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا البرنامج، مع الإشارة إلى مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تقديم مبلغ ١٩,٦ مليون يورو إلى تشاد لدعم برنامج مكافحة سرطانات النساء المقدم بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.

كما تؤكد بلادي على التزامها في تمكين دور المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تماشياً مع رؤية دولة الكويت لعام ٢٠٣٥. وفي هذا الشأن ندعم برنامج عالمة الفيزياء ماري سكلودوفسكا - كوري للمنح الدراسية، والذي يهدف إلى المساعدة على زيادة عدد النساء في المجال النووي باعتبار أن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع. تؤكد دولة الكويت على ضرورة تعزيز آليات التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم حقوق الدول غير النووية في التوظيف الكامل لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، بما يتوافق مع ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما نحذر من أن خطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل يشكّل تحدياً للسلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق، ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعودة إلى الامتثال الكامل لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتنفيذ البروتوكول الإضافي

الوطني الثاني في الاجتماع الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المشتركة بشأن أمن التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وقدمنا أيضاً تقريرنا الوطني الأول عن اتفاقية الأمان النووي. ونحن فخورون بأن بلدنا قد تميّز بثقافة السلامة. ونود أن نسلط الضوء على عمل المحفل الإيبيري - الأمريكي لوكالات التنظيم الإشعاعي والنووي الذي يسهم في تحسين السلامة النووية والإشعاعية والمادية في البلدان الإيبيرية - الأمريكية.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الإطار الذي تُعتمد فيه المعايير الدولية للأمن النووي التي ينبغي أن تكون نتيجة لمفاوضات شفافة وشاملة متعددة الأطراف تشارك فيها جميع الدول. إن تطبيق نظام التحقق من الضمانات التابع للوكالة أمر لا غنى عنه لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك لأجل التحقق من الطبيعة السلمية لبرامج الطاقة النووية. ونؤكد من جديد أنه سيكون من الحيوي مواصلة ضمان الأداء المحايد والمهني للأمانة من أجل الحفاظ على مصداقية أنشطة ضمانات الوكالة. وإنا مناصرون لاحترام حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، دون تمييز أو شروط. ولا نزال على اقتناع بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها تماماً بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره السنوي (A/77/308 و A/77/308/Add.1) وتقديمه معلومات مستكملة عن أنشطة الوكالة لعام ٢٠٢٢. وتشيد بنغلاديش بالوكالة لجهودها الرائعة في الاضطلاع بأنشطتها الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وسط تحديات متعددة، ولتفاني موظفيها ومهنييها الجديرة بالملاحظة. ونقدر المساعدة التي تقدمها الوكالة إلى ١٢٩ بلداً وإقليمياً، بما في ذلك بنغلاديش، على الدعم المتعلق بمرض كورونا من أجل تعزيز قدرة مختبراتها الوطنية على الاستجابة للجائحة. ويسرنا أن نؤيد مشروع القرار A/77/L.9 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد روميرو بوينتس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لعرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٢١ (انظر A/77/308 و A/77/308/Add.1) ومشروع القرار A/77/L.9. ونؤكد مجدداً دعم كوبا للعمل الهام الذي تقوم به الوكالة وإسهامها في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونود أن نغتتم هذه الفرصة لنشكر إدارة التعاون التقني التابعة للوكالة على جهودها لتحقيق الأهداف المقترحة للبرامج القطرية حتى خلال الفترة المتأثرة بالظروف الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. ونود أيضاً أن نسلط الضوء على أداء الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، دعماً لتنفيذ بلدان منطقتنا لمبادرات الوكالة الرامية إلى معالجة المشاكل العالمية في ميداني الصحة والبيئة.

ونرفض التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تقييد التعاون الدولي للبلدان النامية التي تخضع لهذه التدابير والحد من حصولها على المواد والمعدات والتكنولوجيات اللازمة للأنشطة النووية السلمية. وندين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي زاد كثيراً من التكلفة التي يتحملها بلدنا للحصول على المعدات وبناء القدرات، والذي يعوق تنفيذنا لمشاريعنا الوطنية تحت رعاية الوكالة. وكمثال على ذلك، ما فتئت أمانة الوكالة تواجه صعوبات مستمرة في الحصول على المعدات العلمية المعتمدة للمشاركة مع بلدنا، نظراً لأن الشركات من الولايات المتحدة، وحتى في بلدان ثالثة بمشاركة رأس المال الأمريكي، لا يمكنها بيع المعدات إلى كوبا.

وقد حافظت كوبا على عملية التصديق المزدوج على اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي لمدة ١٥ عاماً، مضيئة إلى النتائج المرضية التي تحققت في عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة في كوبا وتحديث خطتنا الوطنية لتنفيذ الأمن المادي النووي، ما يدل على التزامنا باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة والأهمية التي نوليها للسلامة النووية والإشعاعية. وقدمت كوبا هذا العام تقريرها

بنجاح في عام ٢٠٢١ تقنيات تتبع النيتروجين -١٥، وفقاً للمبادئ التوجيهية الشاملة للوكالة، لقياس انبعاثات أكسيد النيتروز بدقة، وهو غاز دفيئة أقوى بـ ٣٠٠ مرة من ثاني أكسيد الكربون. ويشجعنا أن نرى مبادرة الوكالة لمعالجة إعادة تدوير البلاستيك بشكل جماعي والرصد البحري للجسيمات البلاستيكية الدقيقة من خلال مبادرة التكنولوجيا النووية للسيطرة على التلوث البلاستيكي. ونود أن نرى الوكالة تزيد دعمها للبلدان النامية في ذلك الصدد. ونطلب من الوكالة توسيع نطاق تعاونها في مجال تقنية تعقيم الحشرات لاحتواء بعوضة الزاعجة المسؤولة عن انتشار حمى الضنك. ونرحب كذلك بمبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر لتعزيز تأهب الدول الأعضاء وقدرتها على الكشف في الوقت المناسب عن الفاشيات التي لها عوامل مرضية ذات مصدر حيواني والتصدي لها.

ويسرنا أيضاً أن نشير إلى أن دعوة المدير العام إلى أن تكون الطاقة النووية جزءاً من مزيجنا للطاقة استجابة لتغير المناخ قد لقيت استحساناً عاماً في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في غلاسكو العام الماضي. ونأمل في أن تواصل الوكالة مساهمتها الهادفة في مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في مصر هذا الشهر من خلال نهجها الفريد القائم على العلم والأدلة، والذي يوضح مدى أهمية التكنولوجيا النووية في مكافحة أزمة المناخ ومعالجة عواقبها. إن الوكالة تضيي الالتزام والكفاءة على المهام المطروحة، سواء كانت مكافحة عدم الامتثال أو الثغرات في الضمانات. ولكن من الواضح تماماً أن الوكالة لا يمكنها أن تواصل التميّز في عملها إلا إذا قدمنا، نحن الدول الأعضاء، الدعم الذي تحتاج إليه. وأودّ أن أؤكد من جديد التزام بنغلاديش القوي بدعم عمل الوكالة من أجل عالم أفضل من خلال تطبيق العلوم والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية.

السيدة ماكتاير (أستراليا) (تكلت بالإنكليزية): تشكر أستراليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها (انظر A/77/308 و A/77/308/Add.1) والجمهورية التشيكية على عرضها مشروع القرار A/77/L.9، الذي يسرّ أستراليا أن تكون من مقدميه.

تؤمن بنغلاديش إيماناً قوياً بالتنفيذ المتوازن والفعال للركائز الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونقرّ بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في استحداث الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، بما في ذلك توليد الطاقة والرعاية الصحية والغذاء والزراعة. وتسلم بنغلاديش بالدور الذي لا غنى عنه للوكالة بوصفها السلطة المختصة الوحيدة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية وفقاً لشعارها "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". ونؤيد الدور المركزي الذي تؤديه الوكالة في تنفيذ نظامها العالمي للتحقق. وتمثل جلسة اليوم فرصة للنظر في دورها الداعم للدول الأعضاء في سعيها للحصول على الطاقة النووية بطريقة سليمة وأمنة.

إننا في بنغلاديش نقوم ببناء أول محطة للطاقة النووية بغية توليد كهرباء مأمونة وصديقة للبيئة ومجدية اقتصادياً، وفقاً لأعلى معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية دعم جهودنا الإنمائية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الوكالة على دعمها في التنفيذ الناجح لبرنامجنا للطاقة النووية، بما في ذلك بإنشاء إطار تنظيمي ووضع نظام لإدارة النفايات المشعة. ونتطلع إلى تلقي استعراضات أقران حاسمة وبعثات استشارية جديدة من الوكالة في بنغلاديش لضمان إكمال إنشاء محطاتنا الكهربائية النووية على نحو مسؤول وفي الوقت المناسب. ونقدر مساهمة برنامج التعاون التقني التابع للوكالة دعماً للدول الأعضاء في مجالات الصحة والتغذية والأغذية والزراعة والبيئة لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما فتئت الوكالة تساعد بنغلاديش، من خلال هذا البرنامج، في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات من أجل إدخال الاستخدام السلمي للتقنيات النووية في مختلف القطاعات وتطويره، بما في ذلك الزراعة والثروة الحيوانية وإدارة المياه. وهذا بدوره يساهم في تميّتنا الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤيد بنغلاديش أيضاً تطبيق التكنولوجيا النووية لمعالجة المشاكل البيئية. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن بنغلاديش استخدمت

المشتركة وتدعو إيران إلى التراجع عن الخطوات التي اتخذتها بعيداً عن التزاماتها النووية بموجب الخطة.

وبينما نشعر بخيبة أمل بالغة لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار لم يتوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء، سنواصل مشاركتنا النشطة في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وسنعمل على النهوض بأركانها الثلاثة. تمكننا التطبيقات النووية من تعزيز صحة الإنسان، والتحقيق في أصول الأمراض، ودعم الصناعة، والتصدي للتحديات البيئية، بما في ذلك استدامة المياه وتغير المناخ والتلوث البحري. وفي خضم التحديات العالمية المستمرة التي نواجهها، بما في ذلك البيئة الأمنية المتدهورة التي نجد أنفسنا فيها، بات من الضروري الحفاظ على عمل الوكالة بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وكان من دواعي سرور أستراليا أن تتباحث في العديد من تلك المسائل خلال زيارة المدير العام غروسي لبلدنا في تموز/يوليه.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أقول إن أستراليا، بوصفها عضواً في مجموعة أصدقاء المرأة في المجال النووي في فيينا، تشيد بجهود الوكالة لزيادة التمثيل والتنوع في الوكالة وتعزيز دور المرأة في هذا القطاع.

السيد فلوريس (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يسر هندوراس، وهي بلد ملتزم بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، أن تشارك في هذه الجلسة بمناسبة عرض تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٢١ (انظر A/77/308 و A/77/308/Add.1). ونسلم بالأهمية الدولية للوكالة وبعملها الجدير بالثناء في نشر ونقل التطبيقات والتكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، مع ما يترتب على ذلك من أثر إيجابي على التنمية المستدامة لكوكبنا.

وفي إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، يود بلدي أن يؤكد من جديد على أننا سنواصل تعزيز التحالفات الاستراتيجية لتشجيع وتحفيز وتعزيز برنامج الوكالة للتعاون في منطقتنا. وبدعم من برنامج الوكالة للتعاون

إن أستراليا، بوصفها عضواً مؤسساً للوكالة وعضواً قديماً في مجلس محافظي الوكالة، تؤيد بقوة الأدوار التي تؤديها الوكالة - وهي النهوض بمصالحنا الجماعية في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والحماية من انتشار الأسلحة النووية. ونؤيد أيضاً استقلال الوكالة ومديرها العام.

وقد أبرزت أحداث هذا العام مدى أهمية عمل الوكالة ووظائفها حقاً. وأشير، بطبيعة الحال، إلى عدوان روسيا الانفرادي وغير القانوني وغير الأخلاقي على شعب أوكرانيا، الذي تدينه أستراليا بأشد العبارات. وندين أيضاً أعمال روسيا المتهورة فيما يتعلق بالمرافق النووية الأوكرانية، ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء آثار تلك الأعمال على الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية. ونرحب بالتزام الوكالة برصد الطابع السلمي للمرافق النووية في أوكرانيا والتحقق منه، حتى عندما يأتي ذلك الالتزام على حساب المخاطر المادية والتضحية الشخصية لموظفيها. وتدعو روسيا إلى الانسحاب من أراضي أوكرانيا والسماح بذلك للسلطات الأوكرانية بإعادة بسط سيطرتها على مواقعها النووية.

وثمة تحدٍ خطير آخر يواجه المجتمع الدولي هذا العام يتمثل في التطوير المستمر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامجها النووية وقذائفها التسيارية غير القانونية والمزعزعة للاستقرار. وتدين أستراليا تلك الأعمال وتحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم استئناف التجارب النووية، وهي خطوة تصعيدية من شأنها أن تقوّض بشكل خطير السلم والأمن الإقليميين. ويتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تسمح بعودة مفتشي ضمانات الوكالة، وأن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتواصل أستراليا دعم العمل المهني الذي يقوم به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفيها في سعيهم إلى تنفيذ ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جمهورية إيران الإسلامية. ونشير بقلق بالغ إلى أن أعمال إيران تمنع الوكالة من تقديم ضمانات بأن برنامج إيران النووي سلمي حصراً. ونؤيد خطة العمل الشاملة

وقد أحطنا علماً بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/77/308 و A/77/308 Add.1)، ونثق في هذا الصدد بأن المجتمع الدولي سيفي بالتزاماته في إطار المنظمة بغية ضمان السلام والرخاء في العالم. ويسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/77/L.9، الذي عرضته الجمهورية التشيكية. وتقدر هندوراس دعم الوكالة وترحب بالقدم الذي أحرزته الأمانة فيما يتعلق بزيادة التمثيل والمساواة بين الجنسين في المجال النووي. وأخيراً، لدى هندوراس حالياً حكومة جديدة، وهي شهادة على قوة ديمقراطيتنا وإرادتنا لجعل البلد أكثر عدلاً وأمناً وازدهاراً وإنصافاً. ودعم بلدي للوكالة جزء من ذلك السياق ومن التزامنا بسياسة خارجية مسؤولة وبتعاون دولي أكثر إنسانية ودعماً.

السيدة لوسون (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد إمارة موناكو بيان الاتحاد الأوروبي (انظر A/77/PV.31).

في البداية، اسمحو لي أن أشكر السيد رافائيل ماريانو غروسو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره (انظر A/77/308 و A/77/308/Add.1).

من المهم لوفد بلدي أن يشيد بالوكالة على جهودها في أوكرانيا لمنع وقوع كارثة نووية في محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وفي حين أن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يؤد إلى اعتماد وثيقة ختامية قائمة على توافق الآراء، على الرغم من المشاورات المكثفة، فإن دور الوكالة في عدم الانتشار النووي والتحقق والسلامة والأمن قد ازداد من حيث الأهمية والنطاق. ونرحب بالنتائج الأخيرة لبعثة مفتشي الوكالة إلى أوكرانيا، والتي أكدت عدم وجود مواد وأنشطة نووية لم يُعلن عنها. وينبغي الإشادة بالتزام وشجاعة وتصميم الأفرقة التي نُشرت في منطقة حرب خلال الأشهر القليلة الماضية. كما يتجلى إسهام الوكالة في تحقيق أهداف صون السلام والأمن في إجراءاتها الرامية إلى تعزيز الاستخدام السلمي والمأمون والأمن للعلوم والتكنولوجيات النووية.

ويسهم برنامج الوكالة للتعاون الفني إسهاماً مباشراً في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة من خلال المساعدة المقدمة إلى

التقني، نفذ حالياً أربعة مشاريع وطنية لفترة السنتين 2022-2023، وهي جزء من تسعة مشاريع إقليمية للدورة نفسها. وذلك يكمل أهداف برنامجنا الإنمائية الوطنية بينما يخلق في الوقت نفسه أوجه تآزر مع مختلف الهيئات الأكاديمية والبحثية في الميدان. فعلى سبيل المثال، في قطاع الصحة، تؤدي تقنية تعقيم الحشرات دوراً رئيسياً في هندوراس في مكافحة الآفات والأمراض التي ينقلها البعوض والقضاء عليها، بما في ذلك البعوض الذي ينقل حمى الضنك وزيكا وداء الشيكونغونيا، وهو ما يسمى بالجائحة الخفية التي أودت بحياة الآلاف في بلدي. وفيما يتعلق بمكافحة السرطان، تعرب هندوراس عن امتنانها للوكالة على التعاون المستمر الذي يساعدنا على تحسين جهودنا في مراحل تشخيص المرض والوقاية منه وعلاجه والرعاية الملطفة له. ويؤيد بلدي "مبادرة أشعة الأمل" لتعزيز القدرات في مجال علاج السرطان.

وبدعم من الوكالة، طورنا وعززنا قدراتنا في مجال الزراعة ونوسّع نطاق عملنا ليشمل قطاع إنتاج القهوة. ووفقاً لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يعمل حوالي 10 ملايين شخص في أمريكا الوسطى في النشاط الزراعي، لذلك أصبح استخدام التقنيات النووية في منطقتنا أمراً حيوياً لضمان إنتاج الأغذية في المناطق المتضررة بشدة من الآثار السلبية لتغير المناخ. ويؤيد بلدي مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر التي تهدف إلى مساعدة البلدان على استخدام التقنيات النووية والتقنيات المعتمدة عليها للكشف السريع عن العوامل الممرضة في الحيوانات التي تنتقل إلى البشر مسببة للأمراض.

وفيما يتعلق بنزع السلاح تسلّم هندوراس، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأهمية التعاون في مجال الطاقة النووية. غير أننا نود أن نكرر ونسجل في المحضر أن الركائز الثلاثة للمعاهدة متكاملة وغير قابلة للتجزئة. وبالمثل، ونظراً لتكامل تلك الركائز، فإن بلدي، بوصفه دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية، يحثّ البلدان التي لم توقع وتصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك بالسرعة المطلوبة لتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

إننا ندرك أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز وتيسير البحث والتطوير والتطبيق العملي للطاقة الذرية للأغراض السلمية، فضلا عن عمل الوكالة في مجالات الصحة والزراعة والأغذية، بما يتماشى مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونسلط الضوء على التعاون التقني الذي وفرته الوكالة بنجاح استجابة لجائحة مرض فيروس كورونا العالمية. وعلى وجه الخصوص، نشدد على قدرتها على التكيف ومرورتها في الوفاء بنشاط بالتزاماتها. ونسلط الضوء أيضا على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وجميع عمليات التحقق التي نُفذت سعيا إلى كفالة الأمان والأمن النوويين. فقد نفذ مفتشو الضمانات أكثر من ٣ ٠٠٠ نشاط تحقق خلال عام ٢٠٢١. ونعرب عن تقديرنا للمنظمة لتمكينا من التوصل إلى استنتاجات بالنسبة لجميع الدول التي طبقت فيها الوكالة الضمانات.

ونعرب عن تقديرنا للعمل التعاوني الذي تقوم به الوكالة مع المنظمات الوطنية المتخصصة، مثل لجنة الطاقة النووية الشيلية، التي قدمت التزاما باستضافة اجتماع هيئة التنسيق التقني التابعة للاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي في سانتياغو في العام المقبل. ولتوضيح ذلك التعاون، نود أن نشير إلى أنه استعدادا لبعثة الاستعراض المتكامل لمفاعل البحوث RECH-1 في بلدنا التي تم الاضطلاع بها في هذا العام، طلبت لجنة الطاقة النووية الشيلية عقد اجتماع تشاوري مع الوكالة، والذي عُقد عبر الإنترنت بسبب القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وفي تلك المناسبة، استعرضت الحالة الراهنة آنذاك للمفاعل RECH-1، وقُدمت المشورة بشأن إمكانات وقيود استخدامه. ونود أن نشدد على أن شيلي تتمسك بمبدأ عدم قابلية الأمان

الدولي للتجزئة لأن جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، تتحمل مسؤولية الإسهام في توطيد نظام دولي قائم على تعددية الأطراف والتعاون وينظمه القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتؤمن شيلي إيمانا راسخا بأن مستقبل تكنولوجيا العلوم النووية وتطبيقاتها يكمن في استخدامها للأغراض السلمية البحتة. وفي

الدول في مجالات الطاقة والصحة البشرية وإنتاج الأغذية وإدارة المياه وحماية البيئة. وحيث أن الإمارة تعي جيدا جهود الوكالة في تلك المجالات، ومع انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في شرم الشيخ، في مصر، فإنها تود أن تؤكد الدور الحاسم للبيانات التي تُجمع باستخدام التقنيات النووية وتقنيات النظائر في الإسهام في إجراء تقييم أفضل لأثر تغير المناخ، ولا سيما تأثيره على البحار والمحيطات. وتروج لتلك التقنيات مختبرات البيئة البحرية التابعة للوكالة، ومقرها موناكو، بغية تقييم التلوث البحري والساحلي وتحديد مصدره. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بمبادرة الوكالة المتعلقة بالتكنولوجيا النووية لمراقبة التلوث بالمواد البلاستيكية، التي تهدف إلى توفير فهم أفضل لحجم وأثر التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية وتقليل كميته. وذلك إسهام كبير في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

ولا يسعني أن أختتم بياني من دون أن أذكر جانبا آخر من جوانب عمل الوكالة: الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية في خدمة صحة الإنسان. وتدعم إمارة موناكو منذ وقت طويل أنشطة الوكالة في ذلك المجال بتوفير التمويل المنتظم لمبادرة برنامج عمل الوكالة من أجل علاج السرطان. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، قدمنا التزاما ماليا للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ من أجل دعم مبادرة "أشعة الأمل"، التي تهدف إلى تسريع توفير العلاج الإشعاعي في البلدان التي لا يتوفر فيها.

في الختام، تود الإمارة أن تعرب عن تقنها الكاملة في هذه الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ويسرها أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/77/L.9، الذي سنعتمده في نهاية هذه الجلسة.

السيدة نرفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): ترحب شيلي مع الارتياح بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٢١ (انظر A/77/308 و A/77/308/Add.1). ونشكر المدير العام رافائيل ماريانو غروسو والأمانة وجميع مسؤولي الوكالة على العمل الشاق الذي اضطلعوا به خلال تلك الفترة.

و A/77/308/Add.1)، وتعترف بالدور المركزي الذي تؤديه الوكالة في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وفي تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والسلفادور من مقدمي مشروع القرار A/77/L.9، الذي عرضته الجمهورية التشيكية بصفتها رئيسة مجلس محافظي الوكالة اعترافاً بالعمل الهام الذي تقوم به هذه الهيئة. ونرحب بالتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٢١ ونقر بالعمل الهام الذي قام به رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة. وفي هذا السياق، لاحظنا الجهود الدينامية التي بذلتها الوكالة في عام ٢٠٢١ لمواجهة التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ويسرنا أن أنشطة التحقق من نظام الضمانات لم تتعثر، على الرغم من التحديات التي طرحتها في ذلك الوقت القيود المفروضة على السفر وأحكام الحجر الصحي ومتطلبات العزل في البلدان في جميع أنحاء العالم.

وقد شاركت السلفادور بنشاط في المؤتمر الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وتأسف للنتائج النهائية. ومع ذلك، فإننا نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بمواصلة العمل من أجل التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة، وننوه أيضاً بالعمل الحيوي الذي تقوم به الوكالة في تنفيذ نظام الضمانات، الذي يضمن أن تتمكن البلدان من استغلال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بدون تمييز، وساعدنا على التقدم في تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة. ونود أيضاً أن نؤكد مجدداً دعمنا لركائز الأمن النووي، وهي أساسية لحماية أمننا المشترك في سياق يتسم بارتفاع خطر الانتشار.

ولكل هذه الأسباب، أبرمت السلفادور اتفاق الضمانات مع الوكالة، فضلاً عن بروتوكول إضافي وبروتوكول بشأن الكميات الصغيرة. ونرى أن اتفاقات الضمانات أداة أساسية وموثوقة للتحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع الانتشار النووي، ونشجع جميع الدول الأعضاء في الوكالة التي لم تبرم بعد هذه الاتفاقات على قبول تطبيقها الكامل في جميع أنشطتها النووية.

ذلك الصدد، نقدر المشاريع ذات القيمة الرمزية للوكالة، مثل مبادرة التكنولوجيا النووية لمراقبة التلوث بالمواد البلاستيكية، التي تركز على إدارة التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية عن طريق التكنولوجيا النووية. وهي مبادرة مفيدة جداً لجهود بلدان مثل شيلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة الوكالة الوطنية للصحة الزراعية في مبادرة "العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر" ستعزز القدرات الوطنية على الكشف عن الأمراض الحيوانية المصدر.

إن إسهام المرأة أساسي في مجال العلم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية، وكذلك في الأنشطة المرتبطة بمهام الوكالة. ويجب على الوكالة أن تضمن مشاركة المرأة على أعلى مستوى وأن تعزز إنتاج ونشر إحصاءات محدثة بشأنها. وتضطلع الوكالة أيضاً بدور هام في كفاءة التكافؤ في حلقات النقاش ودعم منظمات المجتمع المدني التي تجمع بين العالمات في المجال النووي. ونؤكد اقتناعنا بأن برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية أساسي في مجالات مثل بناء القدرات والتدريب؛ وتعزيز البنية التحتية الوطنية للأمان الإشعاعي؛ وصحة الإنسان، مع التركيز على السرطان والأمراض الأخرى ذات التأثير الكبير على الصحة ونوعية الحياة؛ والموارد المائية والبيئات البحرية والساحلية؛ وسلامة الأغذية، من بين أمور أخرى، وكلها محور مشاريع التعاون التقني الجارية ذات الصلة مع الوكالة.

وأخيراً، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر أن شيلي تشاطر المدير العام للوكالة القلق الذي أعرب عنه بشأن المنشآت النووية الموجودة في أوكرانيا، وتضم صوتها إلى أصوات الأطراف التي تحث على الاحتواء والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تعرض للخطر الأمان والسلامة الماديين لمحطات توليد الطاقة. ونطالب باحترام الركائز السبع التي حددتها الوكالة بغية ضمان السلامة التكنولوجية والمادية لجميع المرافق النووية في أوكرانيا.

السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):

تعرب السلفادور عن امتنانها لعقد هذه الجلسة بشأن عرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/77/308

ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية مثل بلدي. وشدد أيضا على أهمية الوكالة في العمل الذي تقوم به مع الوكالات والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ونود أن نشكر البلدان التي تجعل كل هذا ممكنا ونشجع أكبر عدد ممكن من البلدان الأخرى على الانضمام إلى هذه القضية. وكما قال بلدي في المؤتمر العام الأخير للوكالة، نحن مهتمون جدا بأن نكون جزءا من مبادرة الوكالة المسماة "أشعة الأمل: رعاية مرضى السرطان للجميع"، والتي تهدف إلى تحسين القدرات الوطنية في المجال الإشعاعي وتعزيز الموارد المخصصة لعلاج السرطان. وينبغي أن أقول إن كل هذه النقاط ليست سوى عينة صغيرة من عمل الوكالة، وهي منظمة تؤيدها السلفادور وتأمل أن تواصل العمل معها عن كثب. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأبرز وأعرب عن امتناننا للعمل القيم الذي تقوم به بعثتنا الدائمة في فيينا لجعل كل هذا ممكنا في بلدنا.

السيد بانديا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠٢١ (انظر A/77/308 و A/77/308/Add.1). ونود أن نؤكد دعمنا لعمل الوكالة وأن نؤكد مشاركتنا في تقديم مشروع القرار A/77/L.9. وقد أحاط وفد بلدي علما بتعليقات المدير العام للوكالة، السيد رافائيل ماريانو غروسي، ويقدر العمل المتواصل الذي يقوم به هو وموظفوه على الرغم من التحديات التي طرحتها جائحة مرض فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠. وتقدر نيجيريا بصفة خاصة البرامج الملموسة التي أدخلتها الوكالة خلال تلك الفترة.

وفي جملة أمور، فإن تعبئتها للموارد والتنفيذ الفعال لمشروع التعاون التقني الأقاليمي، INT 0098، الذي تم من خلاله توفير معدات اختبار تفاعل البوليميراز التسلسلي بالانتساخ العكسي والمعارف التقنية لأكثر من ١٢٨ بلدا، يُظهران استخدامات التقنيات النووية والتقنيات المشتقة من الطاقة النووية التي يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها من خلال الوكالة. وترحب نيجيريا أيضا بإطلاق مبادرة "العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر" التي تساعد

وقد تعاون بلدي منذ وقت طويل مع الوكالة من خلال صندوق التعاون التقني، وكذلك من خلال وزارات الصحة والبيئة والزراعة لدينا، والتي استفادت في مجالات هامة، لاسيما الإدارة الزراعية، والعلاج الإشعاعي والطب النووي، وإدارة الموارد المائية، والأمان الإشعاعي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على تعاون بلدي مع الوكالة في بعض المجالات المحددة جدا. الأول هو استجابتنا لجائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢١، والتي تلقينا من أجلها معدات التشخيص والكشف المتبرع بها، بما في ذلك مواد الكشف لاختبار تفاعل البوليميراز التسلسلي بالانتساخ العكسي في الوقت الحقيقي، ومعدات الوقاية لموظفي الرعاية الصحية وخزانات السلامة البيولوجية للتعامل الآمن مع العينات وتحليلها.

ثانيا، في مجال الرعاية الصحية، نود أن نسلط الضوء على التحسينات التي تمكنا من إدخالها على نوعية العلاجات الطبية الإشعاعية من خلال خدمات قياس الجرعات. وتقدم الوكالة إرشادات فنية حول الإدارة الآمنة للعلاج الإشعاعي واعتماد الاختصاصيين في الفيزياء الطبية الذين يضمنون جودة علاجات السرطان هذه. وخضعت السلفادور ل ١٠ عمليات تدقيق من هذا النوع للعلاج الإشعاعي خلال عام ٢٠٢١، بما يكفل أنه تم تقديم مساعدة طبية عالية الجودة في مكافحة السرطان وفقا لأعلى المعايير الدولية. ثالثا، استفاد بلدنا استفادة كبيرة من الدورات التدريبية التقنية في مجال الضوابط التنظيمية لممارسات العلاج الإشعاعي.

وأخيرا، أود أن أشير إلى إنتاج الغذاء، مع التركيز على القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ. فقد قدمت الوكالة، بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المساعدة إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتكنولوجيات النووية المبتكرة لاستحداث أصناف نباتية جديدة. وكانت السلفادور، إلى جانب بلدان أخرى في المنطقة، جزءا من هذه المبادرة.

ومن خلال هذه الأمثلة الصغيرة، نود أن نبرز أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فضلا عن أثرها على برامج التدريب التقني

يظل كوكبنا مستداما، بما يتماشى مع التزاماتنا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

في الختام، ترحب نيجيريا بالتقرير وتؤيد الإجراءات الموصى بها وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الجهود لتعزيز علاقة الأمم المتحدة مع الوكالة في إطار الاتفاق الذي يحكمها.

السيدة كافالوسكايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تؤيد بيلاروس تأييدا تاما نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/77/L.9. واليوم، فإن جميع المنظمات الدولية تقريبا، بما فيها الوكالة، تتأثر بالتداخل المتزايد بين الأزمات الجيوسياسية الحادة والتهديدات العابرة للحدود الوطنية. وهناك ميل قوي لدى العديد من البلدان لتسييس عمل الوكالة واستخدامه لأغراضها السياسية الخاصة التي لا علاقة لها بتعزيز الأمان والأمن النوويين والتوسع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك لا يمكن أن يسفر عن شيء جيد وبأنه ينبغي حل المشاكل السياسية من خلال الصيغ السياسية ذات الصلة. وينبغي للوكالة أن تظل على هامش السياسة العالمية وأن تسترشد بصرامة بولايتها. وينبغي أن تواصل دورها بوصفها الآلية الدولية الرئيسية لمساعدة بلدان العالم في الحصول على فوائد الطاقة النووية السلمية في مجالات مثل الطاقة وإنتاج الأغذية والرعاية الصحية وتغير المناخ.

ويسرنا أن نلاحظ أن بيلاروس والوكالة تعملان بنشاط في سبيل تطوير وتوسيع تعاونهما فيما يتعلق بتنفيذ برنامجنا الوطني للطاقة النووية. ونقدر أيما تقدير الدعم الذي تلقيناه خلال العام المنقضي في مجال التدريب المهني الإضافي لموظفي محطة الطاقة النووية في بيلاروس وكذلك في تدابير أخرى لتعزيز أمانها التشغيلي. وتشهد تجربة بيلاروس على الاستخدام العملي المحدد لأدوات الوكالة وخدماتها الرامية إلى دعم البلدان في تطوير قطاع الطاقة النووية لديها. وفي بيلاروس، قامت جميع البعثات الرئيسية التي أوصت بها الوكالة للبلدان التي تبني أولى محطاتها للطاقة النووية لتوليد الكهرباء بمهامها. ومن بين البعثات الثلاث التي أوفدتها الوكالة في العام

الدول الأعضاء في الحد من خطر تحول المرض الحيواني المصدر المقبل إلى جائحة أخرى. ويهدف برنامج هذه المبادرة إلى تجهيز البلدان النامية وبناء قدراتها بشكل مناسب استعدادا لمواجهة الجوائح في المستقبل.

ويؤيد وفد بلدي موضوع "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل" ويكرر تأكيد التزام نيجيريا بعمل الوكالة. وبين التقرير العمل الذي تؤديه الوكالة في جميع جوانب ولايتها. وتقدر نيجيريا بشكل خاص قيمة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. ونلاحظ أنه تمشيا مع ولاية الوكالة وعملا بالمادة ٢ من نظامها الأساسي، تواصل الوكالة دعم الدول الأعضاء بطرق متنوعة، بما في ذلك مكافحة السرطان وإدارة التربة والمياه والكشف عن الأمراض الحيوانية المصدر وتوليد الطاقة. ويرحب وفد بلدي بأجزاء التقرير السنوي التي تتناول بالتفصيل عمل الوكالة في تقديم الدعم للدول الأعضاء من خلال برنامج التعاون الفني، فضلا عن الجهود التي يبذلها المدير العام لتعزيز البرنامج.

كما أن عمل الوكالة في مجال الأمان والأمن النوويين، وكذلك في مجالات الضمانات والتحقق والرصد، يسهم إسهاما كبيرا في السلام الدولي ويحظى بدعم نيجيريا الكامل. ويحدونا الأمل في أن تؤدي مشاريع الوكالة في نيجيريا في إطار مبادرتي "تطوير الهياكل الأساسية للأمان لتنظيم محطات الطاقة النووية" و "تطوير الهياكل الأساسية للأمان من أجل تنظيم التطبيقات النووية والإشعاعية غير المتعلقة بالطاقة" إلى تعزيز قدرة موظفينا على تنظيم محطات توليد الطاقة. ويأمل وفد بلدي كذلك أن يعزز المشروعان الهياكل الأساسية الوطنية في نيجيريا للحماية من الإشعاع والأمان النووي والتخطيط لحالات الطوارئ ونظم النفايات الإشعاعية فيما يتعلق باستكشاف الخامات المشعة وغيرها من الخامات المرتبطة بالمواد المشعة وتعيينها وطحنها. وتؤكد نتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي اختتمت أعمالها للتو، على ضرورة الإسراع في العمل الذي تضطلع به الوكالة لكفالة أن

في الختام، ننفي بشدة أن تكون بيلاروس مشاركة في العملية العسكرية الخاصة لروسيا في أوكرانيا. وما فتئت بيلاروس تدعم الحل السلمي للنزاع بالوسائل الدبلوماسية وتبذل كل ما في وسعها لتحقيق ذلك.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير السنوي لهذا العام (انظر A/77/308 و A/77/308 Add.1) وممثل الجمهورية التشيكية على عرضه مشروع القرار A/77/L.9، الذي سررنا بالمشاركة في تقديمه.

إن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية مثال جيد على الطرق التي تسهم بها أنشطة الوكالة في عمل الأمم المتحدة في توفير حلول للتحديات العالمية، بما في ذلك من خلال النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وظلت جمهورية كوريا، بعد رئاستها لمجلس محافظي الوكالة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، مؤيدا قويا لولاية الوكالة المتمثلة في تعزيز شعار "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". وبوصفنا منتجا رئيسيا للطاقة النووية، أسهمنا بنشاط في توسيع نطاق فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال دعم عدد من برامج التعاون التقني التابعة للوكالة، مثل مبادرة مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر ومبادرة الاستخدامات السلمية. ولن ندخر جهدا في تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى النهوض بالتكنولوجيات النووية مثل المفاعلات النمطية الصغيرة، وستعاون مع الوكالة في توحيد تصميم المفاعلات النمطية الصغيرة ووضع اللوائح التنظيمية المناسبة.

وتعتقد جمهورية كوريا أن ضمان أعلى معايير الأمان والأمن النوويين شرط أساسي لتوسيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ذلك السياق، ظللنا أحد المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة وأنشطته، مثل إنشاء المركز التدريبي والإيضاحي في ميدان الأمن النووي في سايرسدورف. ونشعر بقلق بالغ إزاء حالة المنشآت النووية في أوكرانيا في سياق الحرب التي بدأها الاتحاد الروسي. وتؤيد حكومتي تأييدا تاما جهود المدير العام وموظفي الوكالة

الماضي، كانت هناك بعثتان متعلقان مباشرة بمسائل الأمن النووي، وقد نُفذت الخطط التي تمت الموافقة عليها نتيجة لذلك بالكامل أو أننا على وشك تنفيذها بالكامل. وأكد خبراء دوليون التزام بيلاروس الصارم بالحفاظ على الأمن النووي والإشعاعي. وأود أن أشير إلى أن البعثات الموصى بها للبلدان التي بدأت في استخدام الطاقة النووية لا تقل أهمية عن البعثات بالنسبة للبلدان التي تخلت عن الطاقة النووية وبدأت في إيقاف تشغيل محطاتها النووية.

وندين نداءات بعض البلدان للحد بطرق مختلفة من مشاركة دول معينة في برنامج التعاون الفني للوكالة. وما من شك في أن هذه النهج المسيسة لا تؤدي إلا إلى تقويض فعالية أنشطة الوكالة وأسس نظام عدم الانتشار. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في إطار الوكالة، أود أن أشير إلى أن بيلاروس تفي بالتزاماتها في الوقت الذي تتعامل فيه مع جزاءات اقتصادية غير مسبوقه تفرضاها الدول الغربية. وعلى الرغم من الضغوط الخارجية، سواصل الوفاء بالتزاماتنا ولكننا نشدد على مدى الضرر الذي يلحقه ذلك النهج بجهود أي دولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجال الأمن النووي.

وبخصوص التعليقات التي أدلى بها ممثل ليتوانيا، نود أن نقول إن الاتهامات بشأن عدم أمان محطة الطاقة النووية البيلاروسية لا أساس لها من الصحة ومنحازة. إن بيلاروس رائدة بين الدول الأعضاء في الوكالة في عدد بعثات التحقق التي أوفدها الوكالة وطلبتها، والتي نُشرت استنتاجاتها والتي أكدت مرارا التزامنا بأعلى المعايير الدولية الممكنة للأمان النووي. ونحث الجميع على الامتناع عن استخدام الجمعية العامة أو الوكالة كمنصة لجذب الانتباه السياسي إلى مسائل العلاقات الثنائية، والاستفادة بدلا من ذلك من القنوات الثنائية. ويشكل موضوع الأمن النووي والإشعاعي منذ أمد بعيد أحد الجوانب المهمة جدا للتعاون النووي بين بيلاروس وليتوانيا، ليس في سياق محطتنا للطاقة النووية فحسب، بل أيضا في إيقاف تشغيل محطة إغناينا للقوى النووية على الحدود البيلاروسية والمشاريع المصاحبة لها للتعامل مع قبضان الوقود النووي المستنفد والنفايات الإشعاعية ودفنها.

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاستجابة بشكل إيجابي لاقتراحنا والعودة إلى مسار الحوار وإلى نظام ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الوكالة للحفاظ على استعدادها وتعزيزه لأداء دورها الأساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عند التوصل إلى اتفاق سياسي. وفي الختام، نؤكد دعمنا القوي لعمل الوكالة ولمشروع القرار A/77/L.9، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): تولى الجمهورية العربية السورية أهمية كبيرة لقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بولايتها بموجب نظامها الأساسي. وقد انضمت بلدي سورية في العام ١٩٦٩ إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما وقعت في العام ١٩٩٢ على اتفاق الضمانات مع الوكالة، ودعمت على الدوام حقوق جميع الدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

إن الاعتداء الإسرائيلي الذي استهدف مبنى في محافظة دير الزور السورية في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٧، مثل خرقاً للسيادة وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي. وبدلاً من أن تتم إدانة هذا العدوان بشكل لا لبس فيه، تم استخدامه منصة للترويج لادعاءات كاذبة ضد سورية، وتشويه صورتها، وممارسة الضغوط السياسية عليها. إن البند الذي يناقشه مجلس محافظي الوكالة بشأن تطبيق اتفاق الضمانات في سورية يمثل أحد الأوجه السلبية لاستغلال بعض الدول لهذه الوكالة لخدمة أجنداتنا السياسية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى النقاط التالية:

أولاً، إن النظام الأساسي للوكالة يفرض على الولايات المتحدة قيامها بإبلاغ الوكالة بالمعلومات التي كانت بحوزتها قبل تدمير المبنى وليس بعد تدميره من قبل إسرائيل بثمانية أشهر. والشيء نفسه ينطبق على إسرائيل التي تجاهلت تزويد الوكالة بما لديها من معلومات، وقامت بعدوان عسكري غادر على سيادة الأراضي السورية.

ثانياً، إن إقرار إسرائيل رسمياً بالمسؤولية عن هذا العدوان يحتم عليها التعاون مع الوكالة للكشف عن حقيقة التلوث الذي أحدثته

لضمان أمن وسلامة المنشآت النووية في أوكرانيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعهدت جمهورية كوريا بالتبرع بمبلغ ١,٢ مليون دولار وستواصل الانضمام إلى المجتمع الدولي في جهوده لدعم أوكرانيا.

وتكتسي ضمانات الوكالة أهمية أساسية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ونؤيد جهود الوكالة لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية والبروتوكولات المنقحة للكميات الصغيرة، ونحث كل بلد لم يبرم بعد تلك الصكوك الرئيسية أو يدخلها حيز النفاذ على أن يفعل ذلك من دون تأخير. ومن الحيوي أن تنفذ جميع البلدان التزاماتها المتعلقة بالضمانات تنفيذاً كاملاً. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى حل سريع لجميع مسائل الضمانات المتعلقة بالمواقع غير المعلنة في إيران، ونشجع جميع الأطراف في مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة على إيجاد طريق للعودة إلى الامتثال المتبادل لذلك الاتفاق الهام.

ولا يزال تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامج نووي مسألة ذات أولوية عالية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، رحبنا باتخاذ قرار بشأن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتوافق الآراء في الدورة السادسة والستين للمؤتمر العام للوكالة. ومن خلال ذلك القرار، تكلمت ١٧٥ دولة عضواً في الوكالة بصوت واحد شجبا للأنشطة النووية الجارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو المشار إليه أيضاً في التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠٢٢، ودعمنا للمشاركة الدبلوماسية لتحقيق إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل وإحلال السلام والأمن المستدامين في شبه الجزيرة الكورية.

وستواصل حكومتي العمل مع المجتمع الدولي من أجل إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل وتحقيق السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية، على أساس "مبادرة الحكومة الجريئة" التي تقدمنا بها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جميع أعمالها المزعزعة للاستقرار التي تنتهك

تؤدي لانضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الانتشار وتُمكن من إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، آخذين بعين الاعتبار أن جميع دول المنطقة - خلا إسرائيل - ملتزمة بتحقيق هذا الهدف.

ختاماً، يرفض وفد بلدي الاتهامات بعدم الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار ويؤكد مجدداً على أن التعاون السوري مع الوكالة لم يتوقف أبداً. وتشهد تقارير تنفيذ الضمانات ذات الصلة على أن سورية لم تتأخر بالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة عدم الانتشار وأنها لبت كل طلبات التفتيش الدورية في مواعيدها، وذلك على الرغم من الوضع السيئ الذي تمر به خلال السنوات العشر الماضية من جراء الأزمة والسياسات العدوانية لبعض الدول تجاهها. لقد تعاونت سورية مع الوكالة بكل شفافية ومارست أقصى درجات المرونة ولم تدخر أي جهد لتسوية المسائل العالقة، بما في ذلك الاتفاق على خطة عمل لعلها، والتقارير السنوية للوكالة بشأن تنفيذ الضمانات وأخرها في عام ٢٠٢٢ شهدت على وفاء سورية التام بالتزاماتها.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): يود وفد المملكة العربية السعودية أن يعبر عن الشكر للجهود التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد رافائيل غروسبي، والتي انعكست في التقرير المُعد عن أعمال الوكالة (انظر A/77/308 و A/77/308/Add.1) للعام المنصرم.

نجدد التأكيد على موقف المملكة العربية السعودية الثابت بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تمثل الأساس للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وتحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة والدور المهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة والتحقق من التزامات الدول بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنضوية تحت اختصاصات الوكالة.

يولي بلدي أهمية بالغة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتميبتها، وهي إحدى الركائز الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار، ويؤكد بلدي على الحق الأصيل للدول الأطراف في الاستفادة من الطاقة

قذائف عدوانها، وما لم تتعاون إسرائيل - القوة المعتدية - مع الوكالة فإن أية مناقشة لهذا الموضوع ستبقى دون جدوى.

ثالثاً، إن معظم ما تضمنته استنتاجات الوكالة بشأن المبنى المدمر في دير الزور قد استند إلى الصور والتحليلات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول مصداقية تلك المعلومات التي تلقتها الوكالة، آخذين في الاعتبار تجربة العدوان الأمريكي على العراق بذريعة ملف مضمحل حول وجود أسلحة دمار شامل مزعومة.

رابعاً، تعاونت سورية مع الوكالة بشكل إيجابي وبناء، وسمحت في شهر حزيران/يونيه من العام ٢٠٠٨ لفريق الوكالة بزيارة الموقع المدمر في دير الزور وجمع عينات منه. كما توصلت إلى اتفاق على خطة عمل مع الوكالة في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١١ تضمن حل المسائل العالقة. إلا أن ضغوط بعض الدول الأعضاء أعاققت هذا المسعى.

وما تزال بعض الدول تشكك في تعاون بلدي مع الوكالة، وهي في الوقت نفسه تخرق التزاماتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال غض الطرف وتوفير الحماية لإسرائيل وإبقاء برنامجها النووي خارج أي رقابة دولية، بل وتعزيز تعاونها مع إسرائيل لتطوير قدراتها العسكرية، وبشكل خاص تزويدها بالخبرات والمواد اللازمة لتصنيع وتطوير الأسلحة النووية. إن سلوك إسرائيل العدواني في المنطقة، وبقيتها بما تمتلكه من قدرات نووية، خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة، يمثل الخطر الحقيقي على نظام عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط. كما أن رفض إسرائيل لكافة المبادرات الداعية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ورفضها إخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة، يُشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليمي والدولي. وهي مسألة لا ينبغي مواصلة السكوت إزاءها ويجب وضع حد لها. ويتعين على المجتمع الدولي، أمام هذا التحدي، أن يتحرك بشكل عاجل لاتخاذ إجراءات عملية رادعة

يمكنها من التأكد من أن برنامج إيران النووي مخصص للأغراض السلمية. وتدعو في هذا الشأن إيران إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تؤكد على موقف المملكة العربية السعودية الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وتؤكد أن القرار ١٩٩٥ ساري المفعول إلى أن يتم تحقيق غاية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لنظام الضمانات للوكالة والتأكد من عدم وجود برامج وأنشطة نووية سرية غير معلنة. ونشيد في هذا الشأن بالجهود التي بُذلت في الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتنتقل إلى الخروج بنتائج إيجابية في الدورة الثالثة ومشاركة جميع الدول الأطراف والدول الراعية لقرار إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

ختاماً، يود وفد بلدي التأكيد على دعم المملكة العربية السعودية لتعزيز دور المرأة في مجال نزع السلاح وتحقيق التوازن في الوظائف بين الرجال والنساء ودعم تولي المرأة للوظائف القيادية في مجال نزع السلاح في المنظمات الدولية، وأن المملكة العربية السعودية ماضية في دعم توظيف المرأة السعودية في مجال نزع السلاح في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

السيد بيريسفورد - هيل (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة)
(تكلم بالإنكليزية): منذ عام ١٩٥٧، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مناصرة مهمتها في تعزيز الاستخدام السلمي والمسؤول للطاقة النووية في جميع أنحاء كوكبنا. ويقر نظام مالطة ذو السيادة المستقلة بأهمية ذلك التفاني والإخلاص اللذين تشدد الحاجة إليهما لمكافحة أحد أكبر التحديات التي لا يزال العالم يواجهها.

النووية وتطويرها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية واستغلال الثروات الوطنية الطبيعية وتطبيقاتها بأمن وأمان. وتلتزم المملكة العربية السعودية في سياستها الوطنية للطاقة الذرية بأعلى معايير الشفافية والأمن والأمان لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مختلف المجالات بما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتتعاون المملكة العربية السعودية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من تكامل الخطوات التنفيذية في المشروع الوطني للطاقة الذرية. ويتعاون بلدي مع العديد من الدول والجهات ذات الخبرة في المجال النووي للاستفادة من خبراتها وتجاربها في تنفيذ مكونات المشروع الوطني للطاقة الذرية وضمان نجاحه.

تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقيات الضمانات الشاملة استناداً إلى المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد وقعت وصادقت المملكة العربية السعودية على اتفاق الضمانات الشاملة منذ عام ٢٠٠٩، إيماناً منها بأهمية نظام الضمانات الشاملة في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تؤكد في الوقت نفسه على الطبيعة الطوعية للبروتوكول الإضافي وأهمية عدم وضع عوائق وعقبات أمام الدول في تسخير الطاقة النووية للاستخدامات السلمية أو فرض التزامات إضافية غير تلك المعتمدة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الشأن، نطالب المجتمع الدولي بضرورة إخضاع منشآت إسرائيل النووية إلى نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يود وفد بلدي أن يعبر عن القلق مما ورد في تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية حيال عدم تعاون إيران مع أنشطة الرصد والتحقق التي تقوم بها الوكالة والمتصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة أو تلك المرتبطة بتنفيذ التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات الشاملة وعدم إمكانية الوكالة التحقق من أنشطة إيران النووية بموجب اتفاق الضمانات، وهو ما دفع الوكالة إلى التأكيد بأنها ليست في وضع

ريغان مباشرة إلى شعب ما كان يعرف آنذاك بالاتحاد السوفياتي. وقال إن هناك سياسة عاقلة واحدة لبلدهم وسياسة عاقلة واحدة له للحفاظ على حضارتنا في العصر النووي. ماذا كانت؟ كان الأمر أن الحرب النووية لا يمكن كسبها أبدا وبالتالي لا يمكن خوضها أبدا، وأن القيمة الوحيدة في حيازة دولتين لأسلحة نووية هي التأكد من عدم استخدامها أبدا. ولكن بعد ذلك، أئن يكون من الأفضل التخلص منها؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.9، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.9، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، العراق، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

واليوم، يبلغ مخزون الأسلحة النووية حاليا أكثر من ١٣ ٠٠٠ رأس حربي نووي، والآن، بينما تُقدم حجج مختلفة بشأن ضرورة هذه الأسلحة، يجب أن نفتح أعيننا على أحدث التطورات التي شهدناها على المستوى الدبلوماسي المتعدد الأطراف. إن فشل الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في آب/أغسطس في التوصل إلى توافق في الآراء، إلى جانب التوترات النووية العالمية المتصاعدة، يلقي بظلال قاتمة على المشهد الجيوسياسي الحالي. وينبغي أن تحترم جميع الدول الأعضاء بالإجماع ومن دون عوائق زيادة الرقابة على إنتاج الأسلحة النووية والغرض منها. وكما قال الكاردينال بارولين، ما دامت الأسلحة النووية موجودة، لا يمكننا أن نستبعد إمكانية استخدامها، مما يهدد أي مستقبل محتمل لبيتنا المشترك، فضلا عن الوجود البشري نفسه.

ويؤمن نظام مالطة ذو السيادة المستقلة إيمانا راسخا بأن الصورة الشفافة التي توفرها موجزات الطاقة النووية القطرية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تظل أحد أفضل الحلول المتاحة للمجتمع الدولي في الدعوة إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من كوكبنا. ولا تزال الحقيقة المريرة لتكلفة الأسلحة النووية مروعة. وتقدر الحملة الدولية للفضاء على الأسلحة النووية أن تسع دول مسلحة نوويا أنفقت ٨٢,٤ بليون دولار على أسلحتها النووية في عام ٢٠٢١ وحده. وقد أنفقت هذه المبالغ أثناء جائحة عالمية، وتزايد انعدام الأمن الغذائي العالمي وأزمة إنسانية مستمرة. ولوضع ذلك في المنظور الصحيح، تبلغ تكلفة إطعام طفل لمدة عام دراسي كامل من خلال مؤسسة ماري ميلز الخيرية ١٨ دولارا فقط لكل طفل. وهذا لمدة عام واحد. والإنفاق في المجال النووي هو مال مطلوب ومستحق في أماكن أخرى. وعلينا فقط أن نستمع إلى أصوات الدول الضعيفة ضمن مجموعة العشرين في شرم الشيخ هذا الأسبوع، والتي تدعو إلى تمويل التعويضات المناخية والوفاء بالتعهد بتقديم ١٠٠ بليون دولار للتصدي لتغير المناخ - وهو ما يزيد قليلا عن تكلفة عام واحد للانتشار النووي.

ويذكرنا جون ويسترن رئيس أساقفة سانتا في، في رسالته الرعوية "العيش في نور سلام المسيح"، أنه خلال فترة رئاسته، تحدث رونالد

الحديثة للأمان النووي. كما شهدنا تجاهلا للمتطلبات التي حددتها اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وافتقارا إلى الشفافية والانفتاح. وتستند شواغلنا الخطيرة إلى تلك المسائل تحديدا. ولهذا السبب، اخترنا أن نتناولها في إطار النظر في التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
أجد نفسي مضطرا لأخذ الكلمة لرفض الادعاءات التي رت على لسان ممثل النظام الإسرائيلي بشأن بلدي.

إن إسرائيل تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا وتواصل سلوكها الخبيث من خلال أعمالها غير القانونية وغير المشروعة في الأراضي التي تحتلها، وكذلك من خلال اغتيالها للعلماء، وأعمالها التخريبية وهجماتها السببية والحركية على البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بانتشار أسلحة الدمار الشامل، من الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن النظام الإسرائيلي هو الجاني الوحيد في هذا المجال في الشرق الأوسط وأنه لا يزال يتحدى جميع القواعد الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ولا يزال استخدام إسرائيل للتصويت السلبي بصورة متكررة ومستمرة في اللجنة الأولى وغيرها من المحافل ضد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، التي اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤، يعرقل هذا الهدف الذي طال انتظاره. وهي ترفض المشاركة في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يكون هناك عذر للاعتراض أو اتخاذ أي مواقف عدائية بشأن إنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط. والواقع أن الأسلحة النووية الموجودة في أيدي هذا النظام تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط ولنظام عدم الانتشار. وعلى الرغم من ذلك، تحاول إسرائيل، بالتعاون مع بعض الدول الأخرى، تشويه حقيقة برنامج إيران النووي السلمي حصرا، والذي يخضع للتحقق القوي للغاية من جانب الوكالة الدولية للطاقة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/77/L.9؟

اعتمد مشروع القرار A/77/L.9 (القرار ٩/٧٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): طُلبت ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد كالمار (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاما علي أن أمارس حقنا في الرد على الملاحظات التي أدلت بها إيران وسورية بشأن بلدي. وكما حدث في مناسبات أخرى عديدة، وقف ممثلا هذين البلدين هنا مرة أخرى اليوم لإدانة الأكاذيب والاتهامات الباطلة. ومع ذلك، يجب عدم تجاهل الحقائق الواضحة. واصلت إيران وسورية، عن علم وعن قصد، انتهاك وتقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سعيهما إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط وتهديد سكانه. ويجب عليهما أن تقدم فورا ومن دون شروط ردودا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بانتهاكات اتفاقات الضمانات الخاصة بهما.

السيد روزيناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتحى الإيجاز. وأود أن أمارس حقني في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل بيلاروس. تحترم ليتوانيا احتراما تاما حق كل بلد في تطوير الطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، يقع على عاتق أي بلد يشرع في برنامج للطاقة النووية الالتزام بالتقيد بأعلى المعايير الدولية للسلامة النووية وعليه أن يتخذ قرارات وطنية في ضوء سياق أوسع للأثار المحتملة العابرة للحدود. والمسائل التي أثارها ليتوانيا هنا وفي فيينا ذات طابع تقني. وهي تتعلق بالأمان وبنهج مسؤول لتنفيذ مشروع محطة للطاقة النووية، وتتراوح بين اختيار الموقع والمسائل المتعلقة بالإدخال في الخدمة.

لقد تابعنا عن كثب تطوير مشروع محطة الطاقة النووية البيلاروسية، وشهدنا في سياق هذه العملية نهجا انتقائيا إزاء معايير وتوصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المعايير والتوصيات

اتصالات مباشرة وبناءة بين بيلاروس وليتوانيا من خلال الهيئات والمنظمات الحكومية المعنية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): آسف لأخذ الكلمة مرة ثانية، ولكنني اضطررت للرد على ما جاء في بيان ممثل إسرائيل. ولن أكون مطيلاً. كما هي العادة، عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً وضعيفاً، نرى ممثليه يلجأون إلى ترويح المغالطات وخط الأوراق وقلب الحقائق رأساً على عقب ويحاولون حرف الأنظار عن حقيقة كون إسرائيل الطرف الوحيد في المنطقة الذي يدير ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها ويرفض الانضمام لأي من المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع أسلحة الدمار الشامل. لقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يقف في وجه سياسة العدوان الإسرائيلية الخطيرة وسلوكها وأن يتخذ قراراً واضحاً وخطوات عملية جادة من أجل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وإخضاع كافة منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية دون أي شرط أو قيد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم ممارسة لحق الرد.

هل يمكنني أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

الذرية. وهذه المحاولات ليست سوى خطوة مخادعة لصرف الانتباه عن الخطر الحقيقي الذي يشكله النظام الإسرائيلي على السلام والأمن الإقليميين، ولا سيما من خلال ترساناته من الأسلحة النووية ومنشآته وأنشطته النووية السرية وغير الخاضعة للضمانات.

السيدة كافالوسكايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): أود أن أعلق على البيان الذي أدلى به ممثل ليتوانيا. ونود أن نعيد التأكيد على أن ضمان الأمان والأمن النوويين مهمة تتطلب جهوداً عملية يومية من جانب كل دولة وتعاوناً بناءً ومركزاً في المحافل الدولية المتخصصة. وتعمل بيلاروس، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الدوليين الآخرين، بمسؤولية لضمان أكبر قدر ممكن من الأمان والأمن لمحطة الطاقة النووية البيلاروسية، وتتخذ كل الخطوات اللازمة لضمان شفافية بنائها وتشغيلها. ونشارك بانتظام في الاستعراضات التي تجرى في إطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان الأمان والأمن النوويين، مثل الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة واتفاقية الأمان النووي. ويمكن الاطلاع على تقاريرنا الوطنية على شبكة الإنترنت. ومن المعروف جيداً أيضاً أننا نعمل بنفس الطريقة على الصعيد الإقليمي. وكما هو الحال بالنسبة لمحطات الطاقة النووية في الاتحاد الأوروبي، أجرينا اختبارات إجهاد طوعية وتقييمات شركاء لمحطتنا للطاقة النووية. ونؤكد مرة أخرى أن بيلاروس حريصة على تنشيط التعاون وجعله بناء بقدر أكبر في ضمان الأمان والأمن النوويين على المستوى الثنائي وعلى إجراء